التحولات السياسية في الكويت بين الحربين

الباحث الأول:
أ.م.د احمد عبد السلام فاضل
جامعة سامراء / كلية التربية

الباحث الثاني:
م.د. نادر غفوري نادر
جامعة سامراء / كلية الآداب

الملخص:

كانت طبيعة الحكم في الكويت تعتمد على التشاور بين الحكام والاهالي من دون وجود مجالس شورى بمفهومها المطلق، الا ان بعد تولي الحكم الشيخ مبارك انفرد بالسلطة، ولذلك حاول ابناء الكويت ولاسيما الوجهاء والتجار من اجل عدم الانفراد بالسلطة وتكوين مجلس شورى وبمباركة بريطانيا تكون المجلس.

الكلمات المفتاحية: الكويت، مجالس الشورى، بريطانيا، الشيخ مبارك .

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 11, Issue 37, Aug 2024
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

Political Transformations in Kuwait between the Two Wars

Asst. Prof. Dr. Ahmed Abd Salam Fadel
Samarra University / College of Education
Dr. Nader Ghaffoori Nade
Samarra University-Faculty of Arts

Abstract:

The nature of governance in Kuwait depended on consultation between the rulers and the people without the existence of Shura councils in their absolute sense. Still, after Sheikh Mubarak came to power, he monopolized power. Therefore, the people of Kuwait, especially the notables and merchants, tried not to monopolize power and formed a Shura Council with the British brand, the council.

Keywords: Kuwait, Shura Councils, Britain, Sheikh Mubarak.

المقدمة:

كانت الكويت تحت الحماية البريطانية منذ عام 1899 وهي بالتالي تابعة للحكومة البريطانية، فضلا عن ان الادارة وشؤون الكويت الداخلية اصبحت من اختصاص حكومة الهند، وكانت طبيعة الحكم في الكويت تعتمد على التشاور بين الحكام والاهالي من دون وجود مجالس شورى بمفهومها المطلق، الا ان بعد تولي الحكم الشيخ مبارك انفرد بالسلطة، ولذلك حاول ابناء الكويت ولاسيما الوجهاء والتجار من اجل عدم الانفراد بالسلطة وتكوين مجلس شورى وبماركة بريطانيا تكون المجلس، الا انه فشل ومن ثم نتيجة تصاعد وتيرة الاحداث في المنطقة تأسس عام 1938 المجلس التشريعي للكويت وبدعم من بريطانيا التي فيما بعد اصرت على الغائه.

قسم البحث الى: مقدمة واربعة محاور وخاتمة استنتاجية، تناول **المحور الاول:** اتفاقية الحماية البريطانية والتي عهدت الادارة وشؤون الكويت الداخلية الى حكومة الهند، الا انه حدث جفاء في العلاقات الكويتية البريطانية في عهد الشيخ احمد لان بريطانيا لم تكن راغبة في حمايتها من جارتها القوية السعودية والعراق، اما **المحور الثاني:** فقد تطرق الى مجلس الشورى عام 1921 وكيف تمكن وجهاء الكويت والتجار من تأسيس ذلك المجلس الا ان ذلك المجلس لم يستمر طويلا لأنه لم يكن له قانون داخلي وعدم معرفة اعضائه بالقوانين، اما **المحور الثالث:** فقد سلط الضوء على الحركة الاصلاحية المجلس التشريعي وكيفية تأسيسه عام 1938 عن طريق بروز الحركة القومية العربية في الاقطار المجاورة كسوريا والعراق وبروز الحركات الاصلاحية في البحرين ودبي وبالتالي كثرة المطالبات في الكويت بتأسيس مجلس تشريعي، ولاسيما بعد تأسيس بلدية الكويت ومن ثم الكتلة الوطنية التي طالبت بضرورة تأسيس مجلس تشريعي وامام تلك المطالب الملحة وبطلب من بريطانيا اذعن الشيخ احمد الجابر الصباح ووافق على تأسيس المجلس التشريعي، اما المحور الرابع: فقد ركز على موقف بريطانيا من المجلس والذي ايدت فكرة انشاء المجلس في بادء الامر، الا ان فيما بعد ونتيجة محاولة اعضاء المجلس اصدار التشريعات والقرارات من اجل ان تصبح زمام السلطة تحت ايديهم وبالتالي عارضت بريطانيا المجلس وطالبت بحله، وجاءت الخاتمة استنتاجية لما سبق.

أولا: اتفاقية الحماية البريطانية

اوصت لجنة ماستر تون سيمث عام 1921 بان يعهد بضبط الادارة وشؤون الكويت الداخلية الى حكومة الهند ولو ان التدخل البريطاني في شؤون الكويت جاء منذ عهد الشيخ سالم، عندما اخذت بريطانيا تراقب البضائع القادمة والخارجة من الكويت، وبذلك القرار اصبح تناقض اعتراف بريطانيا نفسها للكويت في حقها تولي شؤونها الداخلية من دون تدخل فعلي في بريطانيا، الا ان ذلك لم يكن يمنع من وصول التعليمات البريطانية الى الحكام في امور كثيرة منها ما يتعلق بشؤون ادارتهم الداخلية غير ان تلك التعليمات لا تحمل طابعا رسميا (الخليفة، 1988م، ص125)، إذ كانت تقدم عادة على شكل نصيحة من قبل الوكيل السياسي البريطاني في الكويت في اجتماعات ودية وغير رسمية بهدف تنظيم الادارة والاوضاع الداخلية، فضلا عن الى ما كان للوكيل البريطاني من سلطة قضائية على الاجانب في الكويت، ولعل ذلك قد يعود الى الجفاء الذي طرا على العلاقات الكويتية البريطانية في عهد الشيخ احمد عندما تأكد له بأن بريطانيا لم تكن راغبة في حمايته من جاراته القوتين السعودية والعراق ولذلك اصبحت تلك العلاقات اقل ودا مما كانت عليه في عهد مبارك (الرشيد، 1971، ص35)، وقد يعود ذلك ايضا الى التطورات السريعة التي شهدتها الكويت والمنطقة العربية باسرها مما اضطرت بريطانيا الى تغير سياستها تجاه الكويت وذلك لمواجهة الوعي الذي وصل للمنطقة (الاسعيدان، 1981م، ص1181)، ولاسيما مع ظهور تيارات القومية العربية التي اجتاحت شرق الجزيرة العربية بشكل عام، ولم تعد بريطانيا قادرة معه على ايقافه او صده وذلك نتيجة لو سائل الاعلام من الصحافة واللاذعات التي اصبحت تصل وتسمع بشكل دائم وما يترتب على ذلك من احتكاكات مستمرة فكان من شان ذلك كله ان يسب الافكار القومية العربية والوحدة والتحرر ارضا صلبة تركز عليها، ولذلك جاء تنظيم المسائل والاوضاع الداخلية في الكويت ومهام الوكيل السياسي البريطاني بعد ان جرى مسؤولية الادارة الداخلية في الكويت بين الوزارات المعنية في الحكومة البريطانية(عبيدان، 1994م، ص38)، وبعد موافقة وزراه المستعمرات وبالتالي ترك امر اعداد واصدار القرار التنفيذي للمجلس الخاص بشؤون الكويت الى حكومة الهند والتي تمت الموافقة عليه في السابع والعشرين من اذار 1925 ولم يكن الشيخ احمد الجابر موافقا على تشكيل ذلك المجلس باعتباره يتدخل في شؤونه الداخلية ولذلك لم يوافق الا في تشرين الثاني 1925 (حسين، 1960، ص105–106)، ولعل ذلك التأخير ناتج عن عدم رغبة الشيخ في التنازل للوكيل السياسي

البريطاني في الكويت عن اختصاصات لذلك المجلس والوكيل وقناعته بان في سلبه هذا الحق انتقاضا من سلطته وخاص بالنسبة للرعايا المسلمين سواء كانوا اجانب او كويتيين وان في ذلك تدخلا بريطانيا في شؤون ادارته المحلية مما يعد اقتطاعا من حقوقه في التمتع بالسيادة الداخلية على امارته (سلوت، 1994، ص66)، ولقد كان انتقاص بريطانيا من سلطة الشيخ في شؤون ادارته مدعاة استنكار سكان الكويت، ولاسيما بشأن القضاء وتبعته، فضلا عن تقديم الوكيل البريطاني في الكويت نصحه للشيخ في شؤون الادرة المحلية يعد نوعا من التدخل في الشؤون والاوضاع الداخلية (الخليفة، 1988م، ص127).

ثانيا: مجلس الشورى 1921

استمر الحكم في الكويت منذ التأسيس وفق اسلوب التشاور بين الحاكم والاهالي دون وجود مجالس شورى او تشريعية في وقت كانت فيه الحياة الاجتماعية بسيطة وعلاقاتها الخارجية محددة واستمر الحكم على ذلك السياق ولم يحدث ما يدفع الحكام الى الانفراد بالسلطة وكانوا يفضلون استشارة وجهاء واعيان الكويت في مختلف المجالات الى ان تولى الحكم الشيخ مبارك الصباح (1896–1915) الذي غير اسلوب الحكم وانفرد بالسلطة ولم تكن توجد هناك مجالس شورى في الكويت (العيدروس، 2002م، ص163).

ادرك ابناء الكويت في مطلع القرن العشرين خطورة الاستمرار في الحكم الفردي وعدم مشاركتهم في ادارة شؤون البلاد، ولذلك سعوا من اجل إعادة نظام الحكم على اساس الشورى واهمية اتخاذ تلك الخطوة من اجل المحافظة على امن الكويت وتجنبها المشاكل، ولذلك فقد استثمروا الفرصة المناسبة في اعقاب وفاة الشيخ سالم عام 1921 وبينما كان الشيخ احمد الجابر في الرياض يتباحث في مشاكل الحدود، وبدأت المشاورات بين الكويتيين بشأن اهمية إقامة مجلس شورى (الانصاري، 1970م، ص115)، وفي اثر ذلك عقدت جماعة من الوجهاء في ديوان ناصر البدر لمناقشة ذلك الامر وبعد مشاورات اجمع الحضور على ضرورة انشاء مجلس شورى ولكن كان لابد اولا من السعي عند الحاكم لأقناعه وكذلك تشجيع الاهالي على مساندة تلك الخطوة التي تهدف ضمان امن واستقرار الكويت، وقد قام الشيخ يوسف القناعي بشرح لجماعة من التجار والاعيان بأهمية الشورى واكد انه يجب ان لا يأتي الحاكم في شيء بعد ذلك (خزعل، 1962م، ج5، ص13–15)، الا بعد استشارة الجماعة فوافق اهل حي القبلة اما اهل حي الشرف فقد كان رأيهم الانتظار الى حين عودة الشيخ احمد الجابر من الرياض فتم الاتفاق على

اعداد عريضة تطالب بإقامة مجلس شورى وتقدم الى الشيخ احمد الجابر، ولقد حرص الشيخ يوسف على توضيح الامر للشيخ عبد الله السالم الذي كان يدير شؤون الكويت لحين عودة الشيخ احمد الجابر واكد له ان المصلحة العامة تقتضي الموافقة على ذلك الطلب، وعندما عاد الشيخ احمد قدموا له عريضة تتضمن (الجاسم، 1997م، ص155-156):

1- اصلاح بيت الصباح كي لا يجري بينهم خلاف في تعين الحاكم.
2- ان المرشحين لهذا الامر هم احمد الجابر وحمد المبارك وعبد اله السالم.
3- اذا اتفقت عائلة الصباح على تعيين واحد يقبلونه واذا فوضوا الامر للجماعة اختاروا الاصلح.
4- الحاكم المعين يكون رئيسا لمجلس الشورى.
5- ينتخب من ال الصباح والاهالي عدد معلوم لإدارة البلد على اساس العدل والانصاف.

وقع على تلك العريضة مجموعة من تجار واعيان الكويت وقدموها للشيخ احمد الجابر الذي وافق عليها وبذلك ظهر اول مجلس شورى في الكويت في نيسان 1921 وتشكل ذلك المجلس الاستشاري من اثني عشر عضوا من التجار والاعيان وكان ستة منهم يمثلون المنطقة الشرقية والستة الاخرون يمثلون المنطقة الغربية وذلك عن طريق الاختيار وليس عن طريق الانتخاب واصبح حمد عبد الله الصفر رئيسا للمجلس (العيدروس، 2002م، ص165)، وقد عقد المجلس اول جلساته فقرر أعضاؤه قبل البدء بأي عمل النظر في تنافس ال صباح على كرسي الامارة وكان المرشحون منهم للحكم ثلاثة وهم: احمد الجابر وحمد المبارك وعبد الله السالم فأن اتفق هؤلاء الثلاثة على واحد منهم اقروه المجلس وان اختلفوا فيما بينهم فيؤخذ رأي المعتمد البريطاني في الكويت وان اصبحت معارضة فأن المجلس سينتخب من اولئك الثلاثة من هو اكثرهم لياقة وجدارة لهذا المنصب، وفي الجلسة الثانية تحقق لذلك المجلس ان اتجاه المرشحين كان للشيخ احمد الجابر الذي اقسم لهم اليمين على الاخلاص بالعمل ودون لهم ميثاقا خطيا نصه (ابو حاكمة، 1984م، ص345-346):

1- ان تكون جميع الاحكام بين الرعية في المعاملات والجنايات على حكم الشرع الشريف.
2- اذا ادعى المحكوم عليه ان الحكم مخالف للشرع تكتب قضية المدعي والمدعي عليه وحكم القاضي فيها وترفع لعلماء الاسلام فما اتفقوا عليه فهو الحكم المتبع.
3- اذا رضى الخصمان على اي شخص ان يصلح بينهما فالصلح خير لأنه من المسائل المقررة شرعا.

4- المشاورة في الامور الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالبلد من جلب مصلحة او دفع مفسدة.

5- كل من عنده رأي فيه صلاح ديني او دينوي للوطن واهله يعرضه على الحاكم ويشاور فيه جماعته فأن رأوه حسنا ينفذ.

قطع الحاكم على نفسه وعدا بان يعمل بالتعاون مع المجلس على قاعدة الشورى والمشاركة العامة وهو ماحدث فعلا لكن لفترة قصيرة وبالتالي فالنتائج لم تكن بنفس الدرجة من الآمال، في حين اعتبر تشكيل مجلس الشورى نفسه اول خطوة في طريق تنظيم اسلوب التشاور بين الحاكم والسكان، ولقد جاءت استجابة للتطورات التي مرت بها الكويت ورغبة الكويتيين المشاركة في ادارة شؤون بلدهم (خزعل، 1962م، ج5، ص19-20)، فالتجار كان يهمهم الا تترك شؤون الحكم للحكومة على الاطلاق خوفا من زيادة الضرائب ومن سن القوانين الجديدة التي تفرضها الحاجة لدى زيادة النشاط التجاري في الكويت، وكانوا يرون بضرورة مشاركتهم في ابداء الراي في الكثير من المسائل التي تهم قطاع التجارة وشؤون التجارة والحاكم كان يبدي اهتماما كبيرا بمنح التجار فرصة المساهمة في تحمل المسؤولية (امين، 1965، ص185)، ولابد ان تتاح الفرصة لتأسيس نموذج مبسط يقوم على الشورى والمشاركة في الرأي، الا ان ما تضح هو ان العملية بأكملها لم تكن واضحة وضوحا كاملا في اذهان الطرفين ولم تصل الى النضج الكامل، إذ حدث الخلط بين احكام الشريفة والاحكام العامة، فضلا عن السذاجة والسطحية في المسائل القانونية للنصوص المتعلقة بالجرائم والاحكام (الجاسم، 1997م، ص159-160)، ولذلك لم تستمر تجربة مجلس الشورى طويلا على الرغم من أهمية تلك التجربة الا ان الخلافات الشخصية ولم يكن يؤخذ برأي الاغلبية عند التصويت وقد ادت تلك الملابسات الى تباعد جلسات المجلس وكما ان اعضاء المجلس لم يصلوا الى عضوية مجلس الشورى بواسطة الانتخاب الحر وانما جاءوا بالاختيار على اساس الوجاهة والثروة، فضلا عن عدم ادراك الاعضاء لمسؤولياتهم ولذلك اخذ الخلاف يدب بينهم لأسباب شخصية وتباعدت جلساته واخذ عدد من الاعضاء يرسلون ابناءهم نيابة عنهم الى ان توقفت جلساته تدريجيا بعد مضي اقل من شهرين على تشكيله، ولكن على الرغم من انها تجربة قصيرة وانتهت بالفشل، الا انها عدت خطوة متقدمة بمقياس المجتمع العربي وخطوة اساسية في طريق ارساء نظام الحكم النيابي في الكويت (ويكسون، 1990م، ص47-48).

ثالثا: الحركة الاصلاحية والمجلس التشريعي 1938

لعبت التأثيرات الخارجية دورا في اثارة المعارضة بالكويت وتشجع المطالبين بالإصلاح وحثهم على الدعوة الى قيام نظام نيابي في الكويت فقد كانت للتيارات القومية والاحداث الوطنية التي قامت في المنطقة العربية والتي كان لها اثر على الكويت مثل حركة الشبيبة التي انبعثت في سوريا ثم انتقلت الى العراق واسست لها فروعا في الاقطار المجاورة كالبحرين والتي لقيت تجاوبا كبيرا في الكويت، فضلا عن تأثير الرأي العام الكويتي بالنشاط الفكري القومي، كما تأثرت الحركة الاصلاحية في الكويت بالحركات الوطنية والمطالب الاصلاحية التي قامت في المناطق المجاورة مثل تلك التي قامت في دبي(الزيدي، 2003م، ص112)، اذ اشارت السلطات البريطانية على حاكم دبي بالاستجابة لمطالب المعارضين بأنشاء مجلس استشاري لإرضائهم ووقف توسع حركاتهم باحتوائها وقد ظهرت ايضا حركة في البحرين تزعمها جماعة من المتعلمين طالبت بالإصلاح وبالتالي كان من السلطات الا ان استجابت لمطالبهم (الجنحاني، 2005م، ص82-83).

نتيجة للتأثيرات الفكرية القومية والتجربة السابقة لمجلس الشورى فأنها ادت الى القيام بمحاولات جماعية للحركة الاصلاحية في الكويت الهادفة الى التطوير والتجديد في شتى المجالات في حدود ما تسمح به الامكانات المادية فتم تأسيس بلدية الكويت عام 1930 وتم تشكيل المجلس البلدي بالانتخاب وتم انشاء مجلس المعارف عام 1936 بالانتخاب ايضا(الزيدي، 2003م، ص115)، وقد كان لأنشاء البلدية قد اتاح الفرصة للمشاركة الشعبية في ادارة الشؤون المحلية كما ان البلدية قدمت الخدمات المتعددة للمجتمع العربي في الكويت وتعد نشأتها احد امثلة التفاعل والتجاوب بين الحاكم والاهالي في مرحلة شهدت خلالها الكويت وعيا وتفتحا فكريا وقوميا(الفرحان، 1998م، ص88)، فانتشار الحماس والوعي بين افراد المجتمع دفعهم الى السعي من اجل تحقيق الاصلاحات العامة وفي مختلف المرافق التي كانت بحاجة الى الاصلاحات الجذرية وتزعم الحركة الاصلاحية مجموعة من التجار والاعيان والشباب القومي وازداد نشاطهم عام 1937 الى نشر مطالبهم وشكلوا جمعية سرية اطلقوا عليها اسم الكتلة الوطنية التي كانت تسعى الى جانب الاصلاحات العامة الى اقامة مجلس تشريعي بالانتخاب وبدأت تنشط في اعمالها على نحو سريع (العيدروس، 2002م، ص166)، وان تلك الحركة

الاصلاحية سرعان ما جذبت العديد من الشباب الكويتي التقدمي المطالب بالإصلاح ونشروا مطالبهم في الصحف خارج الكويت وكذلك طبعوا المناشير وقاموا بتوزيعها ومنذ بداية نيسان 1938 اتسعت حركتهم وتناولت مطالبهم تأسيس مجلس تشريعي منتخب، ونتيجة لتلك التطورات خشيت بريطانيا على مصالحها ونصحت الشيخ احمد الجابر الصباح اشراك الشعب في ادارة شؤون الكويت، وادخال الاصلاحات فيها كما حرصت ايضا على توصيل رأيها الى اعضاء الكتلة الوطنية الذين ادركوا اهمية التقدم بمطالبهم الى حاكم الكويت وضرورة عدم التأخر في اتخاذ تلك الخطوة (شاكر، 2005، ص817-818)، وفي اثر ذلك قدم الوفد المكون من عبد الله حمد الصقر ومحمد ثنيان الغانم وسليمان العدساني على حاكم الكويت طلب تشكيل مجلس تشريعي فوافق الشيخ احمد بعد ان ادرك ان لا جدوى من رفض ذلك الطلب وكان الشيخ عبد الله السالم ولي العهد رأى بضرورة التعجيل بأجراء الانتخابات قبل ان تظهر بوادر حزبية وبالفعل بدأت اول الخطوات وتم تشكيل لجنة الاشراف على الانتخابات وكانت نزيهة وبدأت الترشيحات لعضوية المجلس واجريت الانتخابات وتم تأسيس المجلس التشريعي وضم 14 عضوا وتم اختيار الشيخ عبدالله السالم رئيسا ويوسف القناعي نائبا وبدأ المجلس جلساته واعماله فأعد مسودة القانون الاساسي يتألف من مقدمة وخمسة مواد، نصت المادة الاولى منها على ان الامة مصدر السلطات ممثلة في نوابها (المجلس) ، ونصت المادة الثانية على منح المجلس صلاحية سن قوانين الميزانية والمعرف والصحة العامة والعمران والامن والطوارئ وكل قانون اخر تقتضي البلاد سنه(الرشيد، 1971، ص49-50)، اما المادة الثالثة فقد نصت على ان المجلس التشريعي مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات والتراخيص والاتفاقيات وعدم شرعية اي امر يستجد من ذلك القبيل من دون موافقة المجلس، اما المادة الرابعة فقد نصت على موضوع محكمة الاستئناف في حين نصت المادة الخامسة على ان رئيس المجلس هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد، ومن ثم تم عرضه على الشيخ احمد الجابر الذي كان رأيه في بادء الامر الاخذ بالتدريج ولكنه وافق عليه بسبب اجراء اعضاء المجلس وبالتالي صادق عليه في الثاني من تموز 1938 (الجاسم، 1997م، ص 164-165)، ولقد قام المجلس بجملة من الاجراءات والاصلاحات المهمة مثل الغاء بعض الضرائب المجحفة والغاء الاحتكارات وطرد الموظفين المنحرفين وفصل القضاة الفاسدين وانشاء محاكم مدنية وتكوين قوة شرطة نظامية وانشاء عدد من المدارس الجديدة والتعاقد مع بعثة تعليمية فلسطينية وارسال عدد من الطلاب في بعثات دراسية الى بغداد والقاهرة كما وقف المجلس امام الهجرة الأجنبية (شاكر، 2005م، ص818).

رابعا: موقف بريطانيا من المجلس وحله

أيدت بريطانيا قيام المجلس وتلبية المطالب الاصلاحية بهدف احتواء تلك المطالب وعدم افساح المجال لتوسع حركة المعرضة واستغلالها من الخارج، بما يتنافى مع مصالح بريطانيا ونفوذها ليس في الكويت فحسب وانما في المنطقة ولكن هذا التأييد للحركة الاصلاحية لم تدم طويلا فقد اصطدمت محاولة المجلس في تركيز السلطة في يده بالمخاوف البريطانية نتيجة الامتيازات والنفوذ والمصالح التي تحصلت عليها في الكويت منذ عقد اتفاقية الحماية، لذلك اخذت تنظر الى المجلس بالحذر واصرت على اعادة مناقشة القانون الاساسي للمجلس (ويكسون، 1990م، ص55)، ولاسيما ان المادة الثالثة من القانون قد منحت المجلس صلاحية مناقشة موضوع امتياز النفط وعلاقات الكويت الخارجية، اي ان ذلك القانون خول المجلس حق النظر في الشؤون الخارجية للكويت مما يتناقض مع اتفاقية الحماية، فضلا عن تخوف بريطانيا من طرح المجلس لاتفاقيات النفط وغيرها للمناقشة، ولاسيما عندما طلب المجلس بحث عدد من امتيازات شركات النفط وغيرها للمناقشة، ولاسيما عندما طلب المجلس بحث عدد من امتيازات شركات النفط البريطانية كما لم يوافق على عدد من الشركات البريطانية للتنقيب في جزيرة فيلكا (العقاد، 1972، ص48)، فضلا عن انها حدثت عدد من المشكلات بين المجلس والحاكم عندما عارض عدد من قرارات المجلس، ولاسيما تلك المتعلقة بأبعاد مستشاريه الاجانب واحراجه المستمر للمجلس بالتخلي عن حكم الكويت في محاولة منه للضغط على المجلس للتراجع عن عدد من الاجراءات الإصلاحية (شاكر، 2005، ص818)، وقد واجهت المجلس مصاعب اخرى تمثلت بمعارضة الايرانيين الشديدة عندما اظهروا استياءهم البالغ لعدم تمثيلهم في المجلس ولعل ان بريطانيا هي من كانت وراء مطالب الإيرانيين ضد القوى العربية الوطنية ودورها الرئيسي في اسقاط المجلس التشريعي، وقد اكد الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بأن ما يزيد عن اربعة الاف وخمسمائة من الايرانيين المقيمين بالكويت تقدموا الى دار الوكالة مطالبين بحمايتهم وتحقيق مطالبهم التي كانت تتلخص من اجل تمثيلهم في المجلس التشريعي والمجالس المحلية الاخرى، وفتح مدارس ايرانية خاصة (خزعل، 1962م، ج5، ص20-21)، الا ان اعضاء المجلس رفضوا تحقيق تلك المطالب عندما ناقشهم الوكيل السياسي البريطاني بشأنها على اساس ان الكويت بلد عربي وانهم مصممون على صيانة قوميتهم العربية والحفاظ على مقوماتها

والوقوف بصلابة ضد تلك المؤامرات الايرانية فيها ولذلك رفضوا طلبات الايرانيين في الكويت واعتبروا ان ايران هي المحرضة لهم مما شكل خطورة على كيان الكويت وقوميتها العربية وقد نتج عن ذلك الرفض ردة فعل لدى ايرانيين في الكويت الى قيام بتظاهرة طافت شوارع الكويت لأول مرة في تأريخها هاتفين بسقوط المجلس(الخليفة، 1988م، ص135)، وبالتالي اجتمعت تلك الاطراف الثلاثة المتمثلة بمعارضة بريطانيا والحاكم الشيخ احمد الجابر والايرانيين المقيمين بالكويت على مناوأة المجلس ومعاداته فكانت تلك الظروف التي احاطت بالمجلس هي التي ادت الى حله في الحادي والعشرين من كانون الاول 1938(العيدروس، 2002م، ص168).

بعد حل المجلس التشريعي شكل الشيخ احمد الجابر مجلسا سمي بمجلس الشورى عام 1939 وضم 14 عضوا اربعة منهم من الامراء والبقية من الاعيان، وكان ذلك المجلس الذي عين الشيخ احمد الجابر اعضاءه ضعيفا في تكوينه ومقدرته على التنفيذ وبالتالي كان من الطبيعي ان يفشل، ولم تمر الفترة الواقعة بين حل المجلس التشريعي ونشوب الحرب العالمية الثانية من دون اضطرابات سياسية فقد تميز الوضع السياسي بالاضطراب وكان ابرز حدث في تلك الفترة التظاهرات التي كانت نتيجتها الصدامات الدامي في العاشر من اذار 1939(سلوت، 1994، ص85)، إذ نحج الوطنيون في الاستيلاء على المستودع الرئيس للأسلحة في الكويت، وقد رجحت بريطانيا ان ذلك الحدث كونه مؤامرة من تدبير السفير الالماني في بغداد للإطاحة بحكم الشيخ احمد الجابر الصباح وانهاء الحماية البريطانية على الكويت، وابدالها بحماية عراقية، وقد استغلت السلطات البريطانية ذلك الحادث فأصدرت الأوامر بأطلاق النار على المتظاهرين، إذ سقط الكثيرون منهم جرحى كما اعتقلت عدد من العناصر الوطنية بضمنهم اعضاء المجلس التشريعي السابق، واضطرت مجموعة اخرى من تلك العناصر الى ترك الكويت وايقاف نشاطها (شاكر، 2005، ص819-820).

الخاتمة:

1- كانت بريطانيا غرضها من اتفاقية الحماية وضع الادارة وشؤون الكويت تابعة لحكومة الهند، الا ان تلك التعليمات كانت على اعتبار لأتحمل طابع رسميا وكان للوكيل البريطاني سلطة قضائية على الاجانب في الكويت.

2- عد تأسيس مجلس الشورى عام 1921 خطوة اولية نحو الحياة النيابية في الكويت، الا ان ما يعاب على ذلك المجلس ان اعضائه كانوا يصلون للمجلس عن طريق الاختيار وليس عن طريق الانتخاب الحر، فضلا عن الخلافات الشخصية بين اعضاء المجلس ولم يكن يؤخذ برأي الاغلبية عند التصويت، فضلا عن عدم معرفة الاعضاء بالقوانين وبالتالي لم يستمر المجلس طويلا.

3- جاء تأسيس المجلس التشريعي عام 1938 وذلك لظهور عدة دعوات للمطالبة بالإصلاح فقد كانت للتيارات القومية والاحداث الوطنية والحركات الاصلاحية في البحرين ودبي وتأسيس مجالس تشريعية وبروز الوعي بين ابناء الكويت الذين اسسوا بلدية الكويت عام 1930، ومن ثم تأسيس الكتلة الوطنية والتي نتيجة ضغوطها المتتالية وبطلب من بريطانيا تم تأسيس المجلس التشريعي في الكويت.

4- وافقت بريطانيا ودعمت فكرة تأسيس المجلس التشريعي في الكويت عام 1938 هي خشيتها على مصالحها وبالتالي ضغطت على حاكم الكويت الشيخ احمد الجابر الصباح من اجل الموافقة على تأسيس المجلس.

5- ايدت بريطانيا تأسيس المجلس وتلبية المطالب الاصلاحية في بادء الامر من اجل احتواء اعضاء الكتلة الوطنية، الا ان فيما بعد ادركت انها وقعت في الخطأ الجسيم لان المجلس اخذ يركز في يديه، ولاسيما بعد تشريعه القانون الاساسي وتمثيله في علاقات الكويت الخارجية ومراجعته امتيازات النفط، مما حذي ببريطانيا ضرورة حل المجلس وقد توافق رأي بريطانيا مع حاكم الكويت الشيخ احمد الجابر الذي كان مستاء من ذلك المجلس وبالتالي تم حله. (شاكر، 2005، ص819-820).

قائمة المصادر والمراجع:

References:

1. أبو حاكمة، أحمد مصطفى .(1984) . تاريخ الكويت الحديث 1750–1965 .الكويت: دار ذات السلاسل للنشر.
2. سعيد، أمين .(1965) .الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة .بيروت: دار الكتاب العربي.
3. سلوت، بيتر ج .(1994) .نشأة الكويت (ترجمة: مصطفى علي). الكويت: مركز البحوث والدراسات.
4. الجنحاني، الحبيب .(2005) .الكويت بين الأمس واليوم .الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.
5. خزعل، حسين خلف الشيخ .(1962) .تاريخ الكويت السياسي (الجزء الخامس). الكويت: دار الأمل.
6. الأسعيدان، حمد محمد .(1981) .الموسوعة الكويتية المختصرة (الجزء الثالث، الطبعة الثانية). الكويت: دار وكالة المطبوعات.
7. الفرحان، راشد عبدالله .(1998) .مختصر تاريخ الكويت .القاهرة: مكتبة دار العروبة.
8. العقاد، صلاح .(1972) .معالم التغير في دول الخليج العربي .القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
9. الرشيد، عبد العزيز .(1971) .تاريخ الكويت .بيروت: مكتبة الحياة.
10. حسين، عبد العزيز .(1960) .محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت .القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
11. الأنصاري، محمد جابر .(1970) .لمحات من الخليج العربي .البحرين: الشركة العربية للوكالات والتوزيع.
12. العيدروس، محمد حسن .(2002) .تاريخ الكويت الحديث والمعاصر .الإمارات: دار الكتاب الحديث.
13. شاكر، محمود .(2005) .موسوعة تاريخ الخليج العربي (الجزء الثاني). الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
14. الزيدي، مفيد .(2003) .التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938–1971 .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، دار العلم للملايين.
15. الصباح، ميمونة الخليفة .(1988) .الكويت في ظل الحماية البريطانية .الكويت: دار ذات السلاسل.
16. الجاسم، نجاة عبد القادر .(1997) .التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين 1914–1939 (الطبعة الثانية). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون.
17. ويكسون، هـ. ر. ب .(1990) .الكويت وجاراتها (ترجمة: فتوح عبد المحسن). القاهرة: دار صحاري.
18. عبيدان، يوسف محمد .(1994) .أجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية .مجلة السياسة الدولية، العدد 115، القاهرة، كانون الثاني.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

1. Abu Hakima, Ahmed Mustafa. (1984). *Modern History of Kuwait 1750-1965*. Kuwait: Dar Dhat Al-Salasel Publishing.
2. Saeed, Amin. (1965). *The Arabian Gulf in its Political History and Modern Renaissance*. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.
3. Slot, Peter J. (1994). *The Origins of Kuwait* (Translated by Mustafa Ali). Kuwait: Center for Research and Studies.
4. Al-Janhani, Al-Habib. (2005). *Kuwait Between Yesterday and Today*. Kuwait: Kuwait Center for Research and Studies.
5. Khazal, Hussein Khalaf Al-Sheikh. (1962). *Political History of Kuwait* (Vol. 5). Kuwait: Dar Al-Amal.
6. Al-Saeedan, Hamad Mohammad. (1981). *The Concise Kuwaiti Encyclopedia* (Vol. 3, 2nd ed.). Kuwait: Dar Wakala for Publications.
7. Al-Farhan, Rashid Abdullah. (1998). *A Brief History of Kuwait*. Cairo: Dar Al-Orouba Library.
8. Al-Aqqad, Salah. (1972). *Features of Change in the Arabian Gulf States*. Cairo: Institute of Arab Research and Studies.
9. Al-Rashid, Abdul Aziz. (1971). *History of Kuwait*. Beirut: Dar Al-Hayat.
10. Hussain, Abdul Aziz. (1960). *Lectures on the Arab Society in Kuwait*. Cairo: Institute of Arab Research and Studies.
11. Al-Ansari, Mohammad Jaber. (1970). *Glimpses from the Arabian Gulf*. Bahrain: Arab Agencies and Distribution Company.
12. Al-Aidroos, Mohammad Hassan. (2002). *Modern and Contemporary History of Kuwait*. UAE: Dar Al-Kitab Al-Hadith.
13. Shaker, Mahmoud. (2005). *Encyclopedia of the History of the Arabian Gulf* (Vol. 2). Jordan: Dar Osama for Publishing and Distribution.
14. Al-Zaidi, Mufid. (2003). *Intellectual Currents in the Arabian Gulf 1938-1971*. Beirut: Center for Arab Unity Studies, Dar Al-Ilm Lilmalayin.
15. Al-Sabah, Maimouna Al-Khalifa. (1988). *Kuwait Under British Protection*. Kuwait: Dar Dhat Al-Salasel.
16. Al-Jassim, Najat Abdul Qader. (1997). *Political and Economic Development of Kuwait Between the Wars 1914-1939* (2nd ed.). Kuwait: National Council for Culture and Arts.
17. Wixon, H.R.P. (1990). *Kuwait and Its Neighbors* (Translated by Fotouh Abdul Mohsen). Cairo: Dar Sahari.
18. Ubaidan, Youssef Mohammad. (1994). *Gulf Ruling Systems Under British Protection*. *Al-Siyasa Al-Dawliya Journal*, Issue 115, Cairo, January.